العلاقات بين العراق وسلطنة عمان ٢٠٠٣-٢٠٢٠ وفرص المستقبل

أ.د. مفيد الزيدي (*)

مقدمة

كان الغزو الأميركي للعراق في عام ٢٠٠٣ هو الإطار الذي حدّد مستقبل العلاقات العراقية- الخليجية بعد أن تعرض العراق كدولة ومجتمع الى تحديات داخلية وخارجية من بينها علاقاته الخارجية . ويهدف هذا البحث إلى التعرف على طبيعة العلاقات العراقية- العمانية مابين ٢٠٠٣-٢٠٢٠ ،بعد فتور مرّت به منذ سقوط نظام صدام حسين عام ٢٠٠٣ ،وقبلها منذ الغزو العراقي للكويت في عام ١٩٩٠ ،مع التركيز على حالة التطور في العلاقات بعد عام ٢٠١٤ ومحاولة التوصل الى استنتاجات ورؤية مستقبلية لنمو هذه العلاقات لما فيه من مصلحة للبلدين . وإن الإشكالية التي يطرحها البحث تكمن في تساؤل جوهري وهو واقع وأبعاد العلاقات بين العراق وسلطنة عمان بعد عام ٢٠٠٣ ، وماطبيعة مستقبلها،وتنبثق عنه تساؤلات فرعية منها :

١- ما طبيعة العلاقات العراقية- العمانية بعد عام ٢٠٠٣.

٢- ماهو التأثير الإيراني على العلاقات بين العراق ودول مجلس التعاون.

٣- ما طبيعة التطور في العلاقات العراقية- العمانية بعد عام ٢٠١٤ ،وماهي الاستنتاجات والرؤى المستقبلية لها.

وتكمن أهمية البحث في معرفة مستقبل العلاقات بين العراق وسلطنة عمان بعد عام ٢٠٠٣ ،نتيجة إدراك صانع القرار العراقي لأهمية علاقاته مع المحيط الخليجي في ظل التحديات التي وواجهها العراق لاسيما بعد عام ٢٠١٤. ويطرح البحث فرضية تقوم على أنّ العلاقات العراقية- العمانية الايجابية تسهم في تحقيق الأمن والاستقرار للعراق ،وأيضاً تعمل على نمو علاقات العراق مع دول الخليج، ومحاولة تحجيم الصراع الإقليمي من جهة،والمحافظة على وحدة العراق وسيادته كدولة مهمة في النظام الإقليمي من جهة أخرى .أما هيكلية البحث فهي تقوم على مباحث متعددة،

(*) مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية/جامعة بغداد

mufeed٢٠٠٣@hotmail.com

أولاً: حكم قابوس:ثنائية القبيلة والحداثة ، تولي قابوس الحكم، وعوامل الاستقرار السياسي، وثالثاً: العلاقات العراقية- العمانية بعد عام ٢٠٠٣، ورابعاً: التحديات أمام العلاقات العراقية-العمانية،وخامساًحكومة العبادي وتطور العلاقات العراقية- الخليجية، وسادساً مصطفى الكاظمي ونمو العلاقات الخليجية، وأخيراً الاستنتاجات وماهي فرص المستقبل والمقترحات لتطور هذه العلاقات.

المبحث الأول : سياسة السلطان قابوس: ثنائية القبيلة والحداثة

يعتمد نظام الحكم في دول الخليج العربي على صلة النسب والقرآبة في الأسرة الواحدة، أو القبيلة،وهو أساس مصدر السلطة في النظم الوراثية هذه، في تحول السلطة من حاكم إلى وريثه،وتحدث عملية التغيير عادةً بتأييد الأسر الحاكمة عندما تجد أنّ الحاكم غير قادر على إدارة الدولة واحتياجات البلد، ويقف حائلا أمام عملية التغيير والتحديث.[١] وفي سلطنة عمان،يقوم نظام الحكم على أساس وراثي ويخضع إلى حكم أسرة البوسعيد،ويستند إلى الانتماء القبلي والاعتبارات الدينية للمذهب الاباضي،والسلطان هو رأس السلطة والقائد العام للقوات المسلحة[٢].ويعود تاريخ عمان الحديث إلى عهد مؤسس البوسعيد احمد بن سعيد سلطان(١٧٤٥-١٧٨٣) عمان وزنجبار الذي نجح في استعادة وحدة بلاده، وكان شجاعاً وذكياً، واستعاد القلاع العمانية، ووطّد حكم الأسرة البوسعيدية، وحصل على البيعة عام ١٧٤٥[٣]. وتحولت عمان إلى قوة على المحيط الهندي لها علاقات تجارية وثقافية مع الدول المطلة على مراكز تجارية في جنوب وجنوب شرق آسيا والساحل الشرقي لأفريقيا، وعاصمتها الثانية زنجبار، كمركز ثقافي وتجاري مع سعي العمانيين في الساحل الشرقي للخليج العربي أن تكون لهم مراكز للتجارة العمانية وأسطول بحري وعسكري،وعلاقات دبلوماسية مع القوى الأوربية الكبرى ودول الشرق العربي والشرق الأقصى،فضلاً عن انتشار المذهب الأباضي إلى بعض دول شمال أفريقيا.[٤]

١- تولي قابوس الحكم:

وتولى السلطان قابوس بن سعيد(١٩٧٠-٢٠٢٠) حكم السلطنة في ٢٣ تموز/يوليو ١٩٧٠ إثر انقلاب أبيض، أطاح فيه بوالده، وأعلن عن بدء عملية تحديث وتطوير شاملة، تخرج عمان من عزلتها وتقضي على الجهل والفقر والاستبداد الذي رزحت البلاد تحت وطأته عقوداً طويلة، إلى جانب انعدام البنى التحتية والتأخر الاقتصادي الذي كانت تعيشه ؛إلا أنه بفضل الثروة النفطية المتدفقة، والدعم الخارجي، تمكن قابوس من مواجهة هذه التحديات ،وبناء الدولة والمجتمع، وإعادة تشكيل علاقاتهما والسيطرة على موارده وإعادة توزيعها بفضل ريع النفط،إذ تمكنت السلطة من تمويل الإنفاق الحكومي على المشاريع التنموية ودعم الاقتصاد، وهو ما أدى إلى تعاظم دور الدولة ومركزيتها في حياة الناس، ، وأصبحت هي الموفر للتعليم والصحة والأمن وغيرها، وعمل السلطان على بناء هوية عمانية موحدة تنصهر فيها مكوّنات المجتمع على اختلافها، عبر وسائل الإعلام ومناهج التعليم، وذلك بترسيخ خطاب الدولة . ° وبدأت عملية التحديث في بنية الدولة، وإعادة

ترتيب العلاقة مع القوى المعارضة التي هدّدت حكم أسرة البوسعيد،واستيعاب الشخصيات المعارضة في الداخل والخارج وإعادة دمجهم في الدولة الجديدة ،وبسبب التركيبة القبلية للمجتمع العماني سمح لهم في تولي المناصب الوزارية ليضمن الاستقرار السياسي والولاء القبلي، مع الحفاظ على العلاقات التقليدية مع زعماء القبائل وبعدّه زعيماً قبلياً أيضاً،[٦] واتجه في الإصلاح الجذري من الداخل بإشاعة التسامح والتعايش، ودعم الكفاءات الوطنية في عملية بناء الدولة، وجعلت الخطط التنموية في عمان نموذجاً خليجياً وعربياً.[٧] ويبدو أن السلطان قابوس كانت لديه خشية حقيقية من ردود الأفعال تجاه الإصلاحات الديمقراطية في ان تؤثر على حالة الأمن الداخلي أو المكانة القبلية في المجتمع والدولة، لهذا كان يسير بخطوات إصلاحية تدريجية وبنفس طويل،إلى أن اندلعت الثورات العربية على ٢٠١١ عندها تحرك السلطان نحو التغيير والإصلاح بخطوات سريعة.[٨]

٢-السلطنة وعوامل الاستقرار السياسي:

تضافرت عوامل متعددة عملت على ترسيخ حالة الاستقرار السياسي في السلطنة في عهد السلطان قابوس،هي:

أ- تفاعل التراث والمعاصرة:

كانت مساعي السلطان قابوس بعد تسلمه السلطة في بناء الدولة العمانية الحديثة التي تعتمد التنمية مع العلم والتعليم،ولم يتنكر لتراث وماضي عمان العريق، بل سعى إلى مزج التراث مع الحداثة ،والأصالة مع المعاصرة في عملية بناء الدولة، وأكد في أول خطاب له موجه إلى الشعب العماني في عام ١٩٧٠ ، أنه يسعى لتأسيس دولة عمانية عصرية ترتبط بالتراث العماني والحضارة الإسلامية، وبحركة الثقافة والفكر ودورها في نشر الإسلام تلك الصفات التي عرفت بها عمان عبر العصور السابقة.[٩]

أ- التطور الاقتصادي والاجتماعي:

سلطنة عمان دولة لها ثروة مالية كبيرة من جراء العائدات النفطية، وقد وضع خطط لتطوير الاقتصاد الوطني والبنية التحتية، وتوفير الرفاه المالي والاجتماعي، مما أدى تسيير الوضع الاقتصادي إلى تحرير وتنويع مداخيل الاقتصاد العماني، والعمل الى عدم الاعتماد على الريع النفطي كمصدر وحيد للمداخيل المالية، ودعم حركة الاستثمار الأجنبي، مع وضع استراتيجيات لنمو الاقتصاد وتنويع موارده ،ومن بينها الرؤية الاقتصادية حتى عام ٢٠٢٠[١٠] ،من ثم حققت سلطنة عمان انجازات اقتصادية، ومن بينها كانت البلد العربي الوحيد من بين ١٢ بلدا عالميا حقق نموا اقتصاديا أعلى من ٧٪ لمدة ربع قرن، وأكد ذلك تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٠ أن سلطنة عمان على رأس الدول العشرة الأولى في العالم التي حققت تقدما على مدى ٤٠ عاما في الصحة والتعليم والدخل القومي.[١١] علماً إنه من الناحية السكانية فان تعداد السكان إرتفع من ٣,٢ مليون نسمة عام ٢٠٠٠ ، إلى عام ٢٠١٦ حوالي ٤,٣٩٧ نسمة ،ويبلغ تعداد الشباب ممّن هم دون ٣٠ عاما يشكلون نسبة ٣٨,٥٪ من أجمالي السكان في السلطنة ،وتتكون الدولة من سكان واثنيات متنوعة أبرزهم، العرب والبلوش والوافدين من جنوب شرق آسيا والأفارقة ،ويمثل المسلمين من المذهب الاباضي نسبة ٧٥٪ من السكان،

فضـلاً عـن الطوائف الأخرى التـي تعيش في المجتمع العماني. [١٢] أنظر إلى هذا الخصوص الجدول المرقم أدناه (١) أدناه.

الجدول الرقم (١)
أعداد سكان سلطنة عمان ١٩٩٠-٢٠١٦ (بالألف نسمة)

السنة	١٩٩٠	٢٠٠٣	٢٠٠٥	٢٠١٣	٢٠١٦
الاعداد	١٦٢٥	٢٣٤١	٢٨٢١	٣٦٣٢	٤٣٩٧

*المصـدر: جامعـة الـدول العربيـة، الأمانة العامة(وآخرون)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد٢٠٠٦ ،جامعـة الدول العربية، القاهرة ،الأمانة العامة، ابوظبي، صندوق النقد العربي، الدائـرة الاقتصاديـة والفنيـة، ٢٠٠٦ ،ص ٤٦؛http//www.portal.bh/٢٠١٦/٤/١٣.

وجاءت إحصـاءات الناتج الإجمالي للسـلطنة في عام ٢٠١٢ حوالي ٤٦٠,٧٦ مليار دولار، ونصيـب الفـرد ٤٠٠,٢٠ ألـف دولار، وتبلغ نسـبة البطالة ١٥٪ ،ويشـكل النفط نسـبة٦٤٪ مـن أجمالي عوائـد الصادرات للبلاد، ونسـبة ٥٠٪ مـن الناتـج الإجمالي للاقتصـاد العماني ،وأكّد صندوق النقد الدولي ان اقتصاد السلطنة انكمش ٦,٤٪ عام ٢٠٢٠ بسبب ازمة فايروس كورونـا وتدنـي أسـعار النفـط، وتوقـع البنك الدولـي ان يرتفع الناتـج المحلي الاجمالي عام ٢٠٢١ بنسبة ٢٪.[١٣]

ج- الاعتدال والوساطة بالسياسة الخارجية:

جاءت حالة الاسـتقرار السياسـي في سـلطنة عمان في إحدى مرتكزاتها الداخلية والخارجية، فـي ضـوء السياسـة الخارجيـة التـي اتبعهـا السلطان قابوس منذ توليه الحكم والتي توصف بسياسة(الاعتدال)، أو (الوسطية) أو (الوساطة)،فقد اتجهت الدولة إلى بناء سياسة خارجية تعتمد الإرث التاريخي لعمان ومتطلبات العصر الحديث ،وموقع عمان الاستراتيجي في منطقة الخليج العربي، الذي أدى دوراً جوهرياً في توجهات السياسـة الخارجية لها في مضيق هرمز والمحيط الهندي ،وسـعى بذلك السلطان قابوس إلـى تحقيق أهداف السياسـة الخارجية لبلاده في ضمان السـيادة والاسـتقلال والأمن والاستقرار في المنطقة وعدم التدخل في الشئون الداخلية للدول الأخـرى[١٤] . وعلى الرغم من انضمامهـا إلى مجلـس التعاون لـدول الخليج العربية عام ١٩٨١؛ بقيت السـلطنة لها سياسة لاسـيما تجاه الأزمات الإقليميـة والصراعات العربية-العربية، والعربية-الدولية ،ومارسـت سياسـة المفاوضـات والوسـاطة الدبلوماسـية لحل الأزمات والحروب التي شـهدتها المنطقة ضـوء العقود الأربعة الماضية، عن طريق لغة الحوار والجلسات المغلقة والدبلوماسية الهادئة، فانتهج السلطان قابوس سياسة خارجية مستقلة، ولـم يأخذ جانبا في الصراعـات الإقليمية، فبعد

توقيع اتفاقية كامب ديفيد بين إسرائيل والرئيس المصري أنور السادات عام ١٩٧٩، كانت السلطنة الدولة العربية الوحيدة التي لم تقطع علاقتها مع مصر، دون أن يؤثر ذلك على علاقتها بالدول العربية الأخرى، وعملت بنجاح على أن تنأى بنفسها عن العواصف التي ضربت منطقة الخليج منذ الحرب العراقية-الإيرانية ١٩٨٠-١٩٨٨ ،ثم الغزو العراقي للكويت عام ١٩٩٠ ،وحرب الخليج الثانية على العراق عام ١٩٩١،وفيها أدرك السلطان قابوس أن الولايات المتحدة كقوة عظمى في العالم، بحاجة بلاده لها في هذه الفترة الحرجة التي مرّت بها منطقة الخليج، مع الضغوط الداخلية والخارجية التي تعرضت لها دول مجلس التعاون لإجراء الإصلاحات السياسية والديمقراطية والمشاركة الشعبية في عملية صنع القرار،و أن الاستقرار الداخلي لبلاده أصبح حاجةً ضروريةً لبلاده أمام التغيرات التي عصف بالعالم والمنطقة بعد انتهاء الحرب الباردة ونشوء النظام الدولي الجديد عام ١٩٩١.[١٥]

ثم استمرت الأزمات في المنطقة بعد الغزو والاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ ،وقيام الاحتجاجات العربية بأسم(الربيع العربي) عام ٢٠١١ إلا أنّ قدرة السلطان قابوس بحنكته السياسية تم تفادي بلاده هذه التحديات بشكل كبير والتقليل من تأثيراتها [١٦]،وإجادة سلطنة عمان فن الوساطة لحل الأزمات الإقليمية، ومنها بين إيران والدول الغربية بشان البرنامج النووي الإيراني ٢٠١٥،والأزمة اليمنية- عام ٢٠١٦ وأطراف النزاع هناك،وأبقت السلطنة الأبواب مفتوحة في علاقتها مع النظام السوري بعد عام ٢٠١١ ،والعلاقة المتوازنة من النظام السياسي الجديد في العراق بعد التغيير عام ٢٠٠٣ ،وإن اختيار "الحيادية" كان من وسائل حماية الاستقرار الداخلي،فقد عرف السلطان قابوس بشخصيته "البراغماتية" وسياسته الخارجية المتعددة الأطراف.

وتبدو سلطنة عمان في إطار دول مجلس التعاون الخليجي غير مرغوب بها كثيرا ،فهي مازالت تقيم علاقات دبلوماسية مع سوريا ،ولم تنظم إلى حملة الضربات الجوية ضد تنظيم داعش الإرهابي في سورية والعراق، أو دعم العمليات العسكرية واللوجستية فيها ،هي الدولة الخليجية الوحيدة التي لم تدعم التدخل السعودي في اليمن ،وتقيم علاقات أمنية طويلة المدى مع الولايات المتحدة ،وتنضم في علاقات ودية مع إيران، وتستعملها في تسهيل الحوار الأمريكي-الإيراني ،ومنذ عام ٢٠١٣ استضافت السلطنة بهدوء الاجتماعات الثنائية الأمريكية-الإيرانية التي قادت إلى مفاوضات في حزيران٢٠١٥ ،والتوصل إلى الاتفاق الدولي بشان البرنامج النووي الإيراني .

وأدت السلطنة دوراً حيوياً كوسيط في اليمن في ضوء البحث عن إجماع مشترك بين الأحزاب اليمنية بشأن الصراع هناك،وهذا الإيقاع الطويل المدى لمبدأ "الحيادية" الذي اتبعته السلطنة جعلت لها قبولاً كبيراً من قبل جيرانها،فالسلطنة تعدّ (دولة مرنة) قامت بأفضل إدارة "بهلوانية" في علاقاتها بين السعودية وايران،وأكدت ذلك عندما صوتت السلطنة معارضة اندفاع السعودية إلى تشكيل سياسي وعسكري كبير من الدول العربية "السنّية" بأسم التحالف الإسلامي ،فضلاً عن علاقات السلطنة المتميزة مع طهران التي كانت

في حالة توتر شديدة مع الرياض [١٧]، وعُرفت سلطنة عمان بدورها في تقريب وجهات النظر داخل البيت الخليجي، لاسيما في الأزمة الخليجية عام ٢٠١٧، وساهمت في دعم جهود الوساطة الكويتية من أجل حل هذه الأزمة. لذا تعدّ السلطنة من الدول التي تنتهج سياسة خارجية متزنة وموضوعية، ملتزمة بالمعايير الأخلاقية والإنسانية، ومسلحة بالجغرافيا والتاريخ، وترتكز السياسة الخارجية للسلطنة التي تقترب من نصف قرن، على ثوابت وطنية لا تتغير، وتتلخص فيما يأتي:

١-الاحترام المتبادل بين الدول.

٢-عدم التدخل في شؤون الآخرين

٣-استعمال آلية الحوار لفض النزاعات والخلافات وتبادل المصالح والمنافع مع دول العالم في إطار من التعاون والتعايش السلمي قيم التسامح وقبول الآخر.

المبحث الثاني: العلاقات العراقية- العمانية بعد عام ٢٠٠٣

١- نبذة عن العلاقات العراقية- العمانية:

رسخ السلطان الراحل قابوس بن سعيد، سياسة خارجية مميزة للسلطنة، ومنذ وصله الى السلطة كانت هناك خلفيات لعلاقاته الشخصية أو الرسمية مع العراق، إذ كان العراق في الستينيات من القرن العشرين يدعم حركات المعارضة العمانية في أثناء الأحداث التي شهدتها البلاد على مدى سنوات من الصراع المسلح، وقدّم العراق مساعدات سياسية ولوجستية واعلامية ومعنوية إلى عمان في تلك المرحلة، وكانت الدائرة العربية في وزارة الخارجية ودور السفير الدكتور محمود علي الداود مدير مكتب الخليج العربي في الوزارة، دوراً بارزاً في علاقاته مع القيادات والنخب السياسية والاجتماعية العمانية، وبعد أن وصل السلطنة قابوس الى الحكم ، تواصلت العلاقات ودعم العراق عملية التغيير ووصل الى الجامعات والمدارس والمعاهد العراقية العديد من الطلبة العمانيين الدارسين ، وتطورت العلاقات السياسية والدبلوماسية والثقافية بين البلدين .[١٨]

واحتفظت السلطنة بالعلاقات مع كل من العراق وايران ضوء الحرب الإيرانية - العراقية التي استمرت من عام ١٩٨٠ حتى عام ١٩٨٨ ، وتوسطت بغية التوصل لاتفاق إنهاء الحرب ،وفي الوقت نفسه احتفظت السلطنة بالعلاقات مع كل من الولايات المتحدة وإيران بعد قطع العلاقات الدبلوماسية بينهما عام ١٩٧٩، وحافظت أيضاً السلطنة على علاقات جيدة مع ايران، بينما بقيت في مجلس التعاون الخليجي، على الرغم من العداوة بين السعودية وإيران آنذاك. إلا أنّ العلاقات العراقية –العمانية، واجهت التدهور منذ غزو الكويت في آب / أغسطس عام ١٩٩٠ ، وفرض الحصار الاقتصادي والسياسي والدبلوماسي على العراق، بل انضمت السلطنة إلى التحالف متعدد الجنسيات بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية لتحرير الكويت؛ لكن مثلما فعلت في الحرب العراقية-الإيرانية، حافظت السلطنة على علاقات دبلوماسية مع الطرفين العراقي والأمريكي، وبعد تحرير الكويت، ناقش السلطان قابوس ووزير خارجيته يوسف بن علوي، أن العراق كان يشكل تهديداً أكبر

للمنطقة من إيران، ونصحا الغرب بالحوار مع إيران بدلاً من عزلها،وخفّضت السلطنة الرسوم الجمركية على السفن الإيرانية التي تدخل المياه العمانية، وفي عام ١٩٩٣، سافر قائد البحرية العمانية إلى إيران كجزء من محاولة لضمان الأمن في مضيق هرمز، وفي عام ١٩٩٥، قام قائد البحرية الإيرانية بجولة داخل قاعدة في عمان، وأعقبتها انجاز اتفاقيات ثقافية وتجارية بين البلدين .[١٩]

ولم تنقطع الدبلوماسية بين العراق والسلطنة رغم أحداث ١٩٩٠ و١٩٩١ وبقيت السفارتين مفتوحتين في بغداد ومسقط، وفي نيسان/ ابريل ٢٠٠٢ قام وزير التجارة العراقي بزيارة السلطنة لزيادة التبادل التجاري بين البلدين، وعقد الدورة السادسة للجنة العراقية-العمانية المشتركة، بل وقعا في ٦ حزيران/يونيو ٢٠٠٢ بروتوكول زيادة المبادلات الاقتصادية ويشجع الاستثمارات العمانية في العراق بعد ان وصل وزير التجارة الى بغداد كاول وزير عماني بعد عام ١٩٩١ يزور العراق وصدّرت السلطنة عام ٢٠٠٠ سلعا وبضائع بقيمة ٢٠ مليون دولار أمريكي في برنامج النفط مقابل الغذاء، وهي الدول الخليجية الوحيدة التي أبقت علاقاته مع العراق، وطالبت برفع الحظر عن العراق في أكثر من مناسبة، وزار رئيس غرفة التجارة والصناعة العماني محمد بن ناصر الشريفي بغداد لافتتاح ممثلية تجارية في بغداد.[٢٠] وساهم عدد متميز من النخب العلمية في الجامعات العراقية في مؤتمر علمي عقدته سلطنة عمان عام ١٩٩٥ تحت عنوان (عمان عبر التاريخ)،وساهم بيت الحكمة في السنوات الأخيرة بعدد مهم من المؤتمرات التي عقدتها المنظمة العربية للتنمية الادارية في عمان بالتعاون مع المعهد العماني للخدمة العامة [١٢]،وعلى الرغم من ذلك، بقيت جالية عراقية نخبوية في عمان منذ التسعينيات من القرن الماضي، عندما خرجت أعداد كبيرة من الكفاءات العلمية والثقافية من العراق بسبب الحصار والعقوبات التي فرضت عليه، واستقرت أعداداً منهم في السلطنة من أساتذة الجامعات والمدرسين والأطباء والمثقفين والأدباء وغيرهم، وعملوا في عملية البناء والتحديث التي شهدتها البلاد، وبعضهم حصلوا على الجنسية العمانية والاقامة مع عوائلهم هناك.

١- الاحتلال الامريكي ٢٠٠٣ والعلاقات العراقية- العمانية:

أدى الغزو العراقي للكويت ،إلى حالة عدم التوازن في العلاقات العربية – العربية، وأصيبت علاقات العراق مع دول مجلس التعاون بالتدهور، مع ظهور أزمة إقليمية جديدة هدّدت أمن واستقرار المنطقة، وصولاً إلى الإحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، الذي شكّل مرحلةً جديدةً في النظام الاقليمي العربي بأسره، وأسهم في دخول العراق والمنطقة حالة عدم الاستقرار والأمن،انعكست على العلاقات بين العراق والسلطنة. وكانت مرحلةً جديدةً في علاقات العراق بدول الخليج ، إذ رحّبت الكويت بقوة في اثناء سقوط نظام صدام حسين؛ ولكن بقيت دول الخليج ومنها السلطنة تحاول تقديم حلول غير عسكرية في مقابل تغيير نظام الحكم، وعدم تحويل الحرب إلى احتلال، وأن لايتم تقرير مستقبل العراق السياسي بيد أي طرف كان، وتقوم الأمم المتحدة بدورها بعد التغيير، وتخوفت السلطنة وشقيقاتها العواصم

الخليجية من مجيء النظام السياسي الجديد في العراق، وبدء تجربته الديمقراطية، ومكانته الاقليمية في المستقبل[٢٢].

لقد سعت دول الخليج منذ الغزو العراقي للكويت، لسقوط بصدام حسين ونظام البعث ذو الميول القومية المحافظة، وعملت السعودية ودول الخليج على حشد الدعم العربي والدولي لتغيير نظام الحكم، ودعمت سراً وعلناً أطيافاً من المعارضة العراقية بالخارج، وكانت تسعى إلى أن يكون الحاكم الجديد من «السنّة العرب»، مع تغيير التوجهات والسياسات السابقة للعراق ،ومنع التدخلات الخارجية فيه خوفاً من حدوث الفوضى على حدودها الشمالية ؛ ولكنها لم ترحب بالتغيير السياسي عام ٢٠٠٣ الذي حدث، والتجربة الديمقراطية الجديدة. ومن جهة أخرى، سعت الولايات المتحدة إلى حماية مصالحها الإستراتيجية في منطقة الخليج العربي؛ ولكنها فشلت في احتلال العراق في وضع إستراتيجية إرساء التوازن في المنطقة، وتحولت إلى قوة عسكرية مهيمنة لم يتحقق لها أهدافها السياسية والعسكرية، وتراجعت مكانتها في المنطقة بشكل أو بآخر في السنوات التي تلت الاحتلال،[٢٣] وأثبتت الأحداث بعد غزو العراق إلى تصاعد القوى الإرهابية في العراق والمنطقة،وأن الحرب لم تؤد إلا مزيد من العنف وعدم الاستقرار .[٢٤]

ووصلت القطيعة بين السلطنة والعراق في واقع الحال بعد الاحتلال الامريكي عام ٢٠٠٣ ،والتي اغلقت فيها السفارة العمانية في منطقة المنصور ببغداد، بينما السفارة العراقية في مسقط تراجع نشاطها الدبلوماسي ،وظلت السلطنة تقف بعيدةً عن تطورات التغيير السياسي ومجيء نظام جديد في العراق الديمقراطي . بينما وكان العراق قد سلك بعد عام ٢٠٠٣ ، سياسةً تقوم على بناء علاقات طيبة مع سلطنة عمان ودول الخليج،ونجح في ذلك إلى حد كبير؛ولكن بدرجات متفاوتة، واعتمدت السياسة العراقية نهجاً يقوم على الابتعاد عن الخلافات مع دول مجلس التعاون وبقية دول العالم،والتي سارت بشكل ودي قائم على المصالح المشتركة،وأفتتح العراق سفارات له في دول المجلس ومنها السلطنة، وبادرت هي الأخرى بعد سنوات إلى فتح سفارات لها في بغداد أيضاً[٢٥]، واستمرت حالةً من عدم الاستقرار علاقات العراق مع السلطنة، بسبب التوتر نتيجة أحداث تخص الشأن العراقي الداخلي، أو الخلافات في النظام أم منهج العمل بالنسبة للعلاقات مع السلطنة،أو أزمات اقليمية في سورية واليمن،أو نتيجة تزايد النفوذ الايراني في العراق، والتي سبّبت عدم التوافق في مواقف العراق مع السلطنة ودول الخليج تجاه تلك القضايا، والتي انعكست على مجمل العلاقات بين الطرفين[٢٦]. وقد واجهت دول الخليج، موقفاً محرجاً بعد أنّ تم التوصل إلى اتفاقية بين العراق والولايات المتحدة، نصّت على انسحاب القوات الأمريكية في عام ٢٠١١، وبدء مرحلة جديدة في العلاقات العراقية- الأمريكية كانت صورتها غامضة لدى الخليجيين في تلك المرحلة، وعقدت دول مجلس التعاون قمةً في الرياض بحضور السلطنة في ١٨ كانون الأول/ ديسمبر عام ٢٠١١، أكّدت في البيان الختامي تخوفها من حدوث فراغ سياسي، أو أمني يتركه الوجود الأمريكي في البلاد قد يؤدي إلى عدم الاستقرار، واعتقدت إنّ خروج

القـوات الأمريكيـة سـيجعل من إيـران دولةً إقليميةً كبرى في المنطقة، وتميل الكفة لها ممّا يزيد من مساحة تدخلها في الشأن العراقي،[٢٧] على الرغم من وجود علاقات إستراتيجية ثابتة بيـن الولايـات المتحدة ودول مجلـس التعاون بالأساس.[٢٨]

وبقيـت مواقف دول الخليـج تؤكد على قضية جوهريـة كما حصـل في بيان القمـة الختامي لقمة مجلـس التعاون في (الـدورة ٣٤)، التي عقـدت فـي ١٠ كانـون الأول/ ديسـمبر عام ٢٠١٣ ،التـي عقـدت فـي الكويـت، وهـي ضـرورة الحفاظ على وحدة العراق وسـيادته وسـلامته الإقليمية، وعدم التدخل في شـؤونه الداخليـة، ودعـم المصالحـة العراقية لإنجاح العملية السياسـية وتحقيق الأمن والاسـتقرار، ورحّبـت بالتعاون الذي تـم بين العراق والأمم المتحـدة فـي تنفيذ القـرارات الأممية لاسـيما بغزو الكويت.[٢٩] يبدو ان السـلطان قابوس لم يكن يرغـب بالحرب الأمريكيـة على العراق عـام ٢٠٠٣ بالأسـاس، وعندما حـدث الغزو وتطورت الاحداث السياسية في العراق، كانت العلاقات بين العراق والسلطنة بعد عام ٢٠٠٥ ، فـي ظـل حكومتيّ رئيـس الـوزراء نوري المالكـي بين(٢٠٠٦-٢٠١٤)، تتسـم بالبرود رغـم وجـود علاقـات دبلوماسـية وسياسـية على مسـتوى أقل، مـع تراجع فـي العلاقات الاقتصادية والتجارية.

المبحث الرابع : التحديات أمام العلاقات العراقية–العمانية

يبـدو أن العراق ودول الخليج والسـلطنة منها، أدركـوا الحاجـة إلى التعـاون بينهـم وتجاوز إشـكاليات الماضـي في علاقاتهما لاسـيما بعد عـام ٢٠١٤، والرغبـة فـي تطويرهـا لما فيه المصلحـة المشـتركة للبلديـن في المسـتقبل، فـي خضم أزمـات وتحديات شـهدتها المنطقة ومازالت، ويمكـن أن نقف عند أبرز التحديات التي واجهت العلاقات العراقية-العمانية ومنها :

١-((الربيع العربي)) :

حدث فيها حالة مشـابهة لأوضـاع دول عربية أخرى من عدم الاستقرار والاحتجاجات الشعبية التـي كانـت من إحدى أسـبابها هـي الظروف الاقتصادية ،فان سـلطنة عمان بسبب عوائدها الماليـة والريع النفطي، والبنى التحتية المتميزة لهـا، وتطـور التعليم وانتشـاره، فقد تجاوزت ذلك وحققـت نوعاً من الاسـتقرار الاقتصادي والاجتماعـي أسـهم في دعم الوضع السياسـي ضوء حكم السـلطان قابـوس ؛ولكن في عاميّ ٢٠١١ و٢٠١٢، شـهدت معظم المدن الكبرى احتجاجات سـلمية قـام بها عُمانيـون يطالبون برواتـب أعلـى، وظـروف معيشـية أفضـل، وإجراء إصلاحات سياسـية جوهرية، ووضع حدّ للفساد،وشهدت سـلطنة عُمان، في العامين ٢٠١١ و٢٠١٢، أوسـع احتجاجـات شـعبية منذ سـبعينيات القـرن الماضـي ونهاية حرب ظفار[٣٠]. وفي حين بدا واضحاً أن الاحتجاجات في سـلطنة عُمان لم تتطوّر بالقوة نفسها وعلى النطاق نفسه الذي شهدته الاحتجاجات الأخرى فـي العالـم العربـي؛ إلا أنها كشـفت كيف أن هذا النمـوذج المفرط في المركزية لن يسـتمر طويلاً، وكان الربيـع العُماني هو الأخطر أمام السكان غير القادرين على تلبية متطلّبات الحياة

اليوميـة، الذين يدركـون احتمـال أن يواجهوا مسـتقبلاً مليئـاً بالتحدّيـات من دون شـخصية قابـوس الأبويـة .[٣١] علماً أنّ سـكان عُمان مـن بين أكثر شـعوب العالم شـباباً، وفي العام ٢٠١٣، كانت نسـبة ٤٥٪ مـن المواطنين أقلّ من عشـرين عامـاً من العمـر، و٥٦٪ أقلّ من خمسة وعشرين عاماً.[٣٢]

٢- الأزمة الخليجية :

جـاء إنـدلاع الإحتجاجـات الشـعبية عام ٢٠١١ ،وماتركتـه مـن إهتـزازات فـي بنية عـدد من الـدول العربيـة، التي ألقـت بظلالها علـى دول مجلـس التعـاون الخليجـي، وكان الخلاف بين الدول الرباعية(السـعودية ودولة الامـارات والبحريـن مـع مصر) مـن جهة، وقطـر من جهة أخرى، فأقترنت هذه المواجهة بعـدد من التحديـات الداخليـة والخارجية منها مسـتقبل مجلـس التعـاون ، وأسـتمرت هـذه الأزمة قائمة، إلى أن قرّرت (السـعودية ودولة الإمارات والبحرين) في نيسـان/أبريل ٢٠١٤ سـحب سـفرائهم مـن الدوحة، فتقدمـت الدول الرباعيـة بلائحـة مـن ثلاثة عشـر مطلباً في ٢٢ حزيران/يونيـو ٢٠١٧ لإعـادة علاقاتهـا مع قطـر، وتضمنت من أهمهـا إغلاق القاعدة العسـكرية التركيـة الموجودة علـى الأراضي القطرية، وخفض العلاقات مع إيران، وإغلاق قناة الجزيـرة الفضائية، وجاء هذا العرض بعد أن أعلنـت هذه الدول متهمـة الدوحة «بتمويل ودعم جماعات إرهابية وتقويض أمن واستقرار المنطقة».[٣٣] وأدت الكويت إلى جانب سـلطنة عمـان في ضـوء وزير خارجيتها يوسـف بن علـوي، دوراً محوريـا بدعم وتأييـد من ادارة الرئيس الامريكي دونالد ترامب، في الوسـاطة بين الطرفين في هذه الأزمة، وأنشغلت الأسرة العربية والدولية بإيجاد مخرج لحل هذه الأزمة بالطرق الدبلوماسية والحوار، وكان أمام العراق خيارين، همـا أن يتخذ موقفاً محـدداً بين دعم السعودية والبحرين ودولة الامارات التي أسّس معهـم بعد عام ٢٠١٤ علاقـات تعاون متنامية ، أم يقـف مع قطر التي تحسـنت علاقاته معها في السنوات الاخيرة، ومن ثم أعلن رسمياً عدم تدخله في هذه الأزمـة، ودعى جميع الأطراف فيها إلى انهـاء الحصار والجفاء والتوصل إلى الحـل عن طريق الحوار،وكان تحدياً جدياً أمام العلاقات العراقية- البحرينية.[٣٤]

كان العراق قد نأى بنفسـه عن الأزمة الخليجية وقـال رئيـس حكومته حيدر العبـادي أن بلاده ضـد الحصار على أية دولـة «حتى وإن كانت لا تتفق معها» في إشـارة إلى مقاطعة السعودية ودول أخـرى لقطر،ودعـا إلـى أن «يتم وقف الدعـم للإرهـاب مـن أيـة جهـة أو أي دولـة كانت»، مشـيرا إلى أن «العـراق انتصر على الإرهـاب وأصبـح لدينا حصانة منـه لكن بقية الـدول لا تمتلك هذه الحصانـة ولا نريد لها أن تعانـي منه، وكانت سـلطنة عمـان محايدة في هذا الصراع والتنافـس الخليجي-الخليجي، بل مـن خلف الابـواب الموصدة قامـت بخطوات للمصالحة بين الطرفين الى جانب الكويت.[٣٥]

٣- التنافس الإقليمي في العراق :

سمحت الخلافات العربية- العربية لقوى إقليمية ودوليـة، ومن أبرزها (تركيـا وإيران) للتدخل

في الشؤون العربية ، وتحقيق أهدافهما الإقليمية بسبب إتجاه الدول العربية إلى التحرك بصورة أحاديـة تجاه المخاطـر التي تهـدد أمنها بدون التنسـيق العربـي- العربي ،أو إقامـة تحالفات مـع قوى خارجيـة بالضد أحياناً مـن المصالح العربيـة. وكانـت سـلطنة عمان لهـا علاقات متميزة مع ايران مع قيام الثورة الاسـلامية عام ١٩٧٩ فـي ايـران، وعملت علـى تعزيز هذه العلاقـات رغم الخلافـات والتوترات بين دول مجلـس التعاون الخليجي وايران في السـنوات الأخيـرة، وكان موقـف السـلطنة مـن الملف النـووي الايراني وتأييد الحـوار مع ايران بعد عام ٢٠١٣ وعدم العداء معها ،والقيام بوساطة كمحطـة لقـاءات بين ايـران والـدول الغربية ومجلس الامـن الدولي خلف أبـواب موصدة، التـي انتجت اتفاق عام ٢٠١٥ باسـم (٥+١)، في حين أن السـلطنة، تغيـر موقفها من الأزمة اليمنية بالانحياز للحوثيين عام ٢٠١٨ واستقبال جرحاهـم فـي مستشـفيات السـلطنة وتوفيـر طائراتها لنقل الحوثيين لإجراء محادثات السلام بيـن الاطراف اليمنية في جنيف رغم انها بقيت رسـميا على الحياد بيـن السـعودية والتحالف العربي من جهة والحوثيين في صنعاء من جهة أخرى.[٣٦]

وفي ضوء التحولات البنيوية التي شهدها النظام الاقليمي، فإن إيران تمكنت من تكوين تحالفات مـع عدد من القـوى السياسـية والأحزاب في العـراق بعد عام ٢٠٠٣ ، ممّا جعل لها مصالح ومكاسـب إقليميـة كلاعب فاعل فـي العراق . أمـا تركيا، فقد كان إهتمامها بأنّ يكون لها دور فاعـل في النظام الإقليمي، لاسـيما بعد وصول حـزب العدالـة والتنميـة بقيـادة رجـب طيب أردوغان إلى السلطة، وأعتماد توجهات إقليمية بإرث السـلطنة العثمانية تجاه الـدول العربية، التي كان لها التأثير المباشر في التدخل بأزمات المنطقة كما في سـوريا وليبيـا ومصر واليمن والعراق ،وبروز الدور التركي في التأثير على مجريـات الأحداث في العراق، والذي ترى فيه تركيـا دولة جـوار جغرافـي وإرث تاريخي، وبينهما مصالح تجارية وإقتصادية وإستثمارية.[٣٧] بينما تمثل العلاقات بين العراق و سـلطنة عمـان ودول الخليـج عامـةً، أهميـةً متميزةً، وتبلورت بإتجاه النمو منذ عام ٢٠١٤ بالتعاون المشـترك فـي مواجهـة الإرهـاب، وتطـور العلاقـات الدبلوماسـية والتجارية والإقتصادية والثقافيـة بين الطرفين، ومحاولة إقامة التوازن العربـي في العراق في ضوء خلق بيئة للتعاون العراقـي- الخليجي، وإنّ العـراق كان بحاجة إلى الإستمرار في بناء علاقاته مع دول مجلس التعاون، والإسـتفادة من التجارب السابقة التي مـرّ بها كي يسـتعيد دوره الخليجـي والعربي، مع الدعـم الأمريكي لجميع خطـوات التقارب العراقـي- الخليجـي في عهد حكومـة الدكتور حيـدر العبـادي(٢٠١٤-٢٠١٨)، ومحاولـة الولايات المتحدة الدفع بالعراق بعيداً عن النفوذ الإيرانـي ومحـوره المؤثر فـي المنطقة، وأنّ يكـون ضمن محور «الإعتـدال العربي» الذي تقـوده دول مجلـس التعـاون الخليجي ومصر والأردن.[٣٨]

٤- العلاقات مع إسرائيل:

كانت زيـارة رئيس الـوزراء بينيامين نتنياهو

الى سلطنة عمان واستقبال قابوس له في عام ٢٠١٨ لها ردود فعل عمانية وعربية، ولكن وزير الخارجية العماني يوسف بن علوي ردّ بأنه لايوجد تطبيع مع اسرائيل، وإنما السلطنة تهتم بالقضية الفلسطينية، وإن دورها ليست كوسيط بل ميسر، وإن السبيل حسب الرؤية العمانية في عهد قابوس، البحث عن الحلول السلمية لأنهاء الصراع في الأراضي الفلسطينية، وقيام الدول الفلسطينية ضرورة استراتيجية ليست للفلسطينيين، بل للمحيط بالكامل ودعى حسب قوله: «الدول العربية إلى اجراءات مطمئنة لإسرائيل كي تشعر بالامان في محيطها العربي بهدف وضع حد للحروب».[٣٩] ورحّبت السلطنة بالاتفاقيات للتطبيع بين اسرائيل والبحرين ودولة الامارات وقال صحيفة تايمز اوف اسرائيل، الى»دفء العلاقات» بين البلدين رغم ان السلطنة لم تعلق على مقولات تشير الى قرارها بالتطبيع مع اسرائيل في المستقبل القريب. وكانت السلطنة تامل ان تسهم الاتفاقات الى تحقيق السلام الاسرائيلي-الفلسطيني بل كانت السلطنة لها دور مهم في التمهيد اما دول مجلس التعاون للانفتاح على اسرائيل وكاتنت تدعم في القمم العربية في السنوات الاخيرة اندماج اسرائيل في المنطقة، واستمرت بعد وفاة قابوس في الاجماع المحلي على انشاء نموذج خليجي للتطبيع مع اسرائيل.[٤٠]

وعليه فإن سياسة السلطنة في عهد قابوس اتبعت سياسة الابتعاد عن الأزمات الاقليمية والدولية، والتحالفات السياسية، واتباع الوسطية والتعاون والانفتاح من الأضداد ، فهي مع العراق والسعودية، وأيضاً مع ايران واسرائيل،ومع الولايات المتحدة وروسيا، والتحدي الأساس هو في بناء العلاقات بين العراق والسلطنة، حتى يضمنا إستمرار تطور العلاقات السياسية والدبلوماسية بينهما، فضلاً عن العلاقات الاجتماعية والثقافية والعلمية والصحية بينهما في المستقبل. فكانت سياسة قابوس الحيادية في المنطقة ضوء الازمات الاقليمية والفوضى وعدم الاستقرار مع اقامة علاقات مع قوى لها الادوار الاقليمية والدولية ابرزها ايران والولايات المتحدة.

المبحث الخامس : حكومة العبادي والعلاقات مع السلطنة

برزت تحديات جديدة واجهت العراق والمنطقة بعد احتلال تنظيم داعش الإرهابي مدينة الموصل في ١٠ حزيران ٢٠١٤ ومدن عراقية أخرى،وسارعت دول مجلس التعاون الخليجي ومنها السعودية إلى طلب إجراء تنسيق أمني بين دول المجلس لغرض تحصينها من الداخل ضد احتمالات تهديد تنظيم داعش لدول المنطقة.[٤١]

وتم اجراء انتخابات برلمانية في نيسان/أبريل عام ٢٠١٤،وتم تكليف رئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم ، للدكتور حيدر العبادي كرئيس للوزراء في ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤،حكومة دستورية منتخبة تضطلع بتحديات إصلاح الواقع السياسي الناتج عن أفرازات المرحلة السابقة التي من أهمها مكافحة الارهاب، والقضاء على تنظيم داعش ،الذي أحتل ٤٠٪من الأراضي العراقية ،لذا نجد أن

التحديات الداخلية وتطبيـع العلاقات مع الدول العربية وأعادة رسم السياسة الخارجية العربية والاقليمية أبرز التحديات التي واجهتها حكومة الدكتـور العبادي مما تتطلب جهـوداً حكوميةً كبيـرةً لتجاوزها.[٤٢] أدركت دول الخليج ومنها سـلطنة عمـان، ضـرورة تغييـر مواقفها من العراق في هذه المرحلة، ونعتقد أن هناك أربعة أسباب رئيسة أدت إلى هذا التوجه الجديد هي:

تمـادي خطـر الارهـاب على تخـوم الكويت والسـعودية والتخوف من انتقاله اذا ما انتشرت الفوضـى وفقـدان الأمن في العـراق الى دول الخليج.

التدخـل الأمريكـي وتشـكيل التحالـف الدولي والضغـط على دول الخليج للمشـاركة في هذا التحالف ودعم العراق أمنياً ولوجستياً.

وجـدت دول الخليج في مجيء حكومة العبادي وتوجهاتهـا الجديـدة فـي أن تغير السياسـات السـابقة، لاسـيما مع اعلان الدكتـور العبادي الانفتاح والتعاون مـع دول الخليج فدعمت هذا التوجه.

ومحاولـة دول الخليـج دفع العـراق بعيدا عن النفـوذ الايراني واعادته الـى الحضن العربي والخليجي .

وفي واقع الحال،لم يكن العراق ذلك البلد العربي الـذي يمكن أنّ يلعب دوراً متميزاً كقوة إقليمية بسـبب الأزمات الداخلية التي تعرض لها على الصعيدين السياسـي والأمني قبل عام ٢٠١٤، وكان هناك إعتقاد لـدى صانع القرار الخليجي بأن الشروع في التقارب العراقي- الخليجي من المحتمل أن يساعد في تعزيز التحالف الإقليمي بينهما،وبرزت مؤشـرات لرؤية مشتركة لدى مجلـس التعـاون تهدف إلى إحـداث توازن في العلاقـات الإقليمية ما بين العـراق وإيران من جهـة، وبين العراق ودول مجلـس التعاون من جهـة أخرى في ضـوء القبول الخليجـي القائم علـى قناعة واقعيـة بالوضع العراقـي الجديد، واسـتثمار فـرص التعـاون التـي يوفرها ذلك التقارب مع العراق.[٤٣] وعمل العراق للانفتاح علـى دول مجلـس التعـاون والرغبـة في طي صفحة الماضي، وبحـث جميع الملفات العالقة بينهما، وقرأت دول الخليج الموقف من العراق على إنه سـيفتح باب التفاهـم مع إيران في ظل تفعيـل جهودها في مكافحة الإرهاب إلى جانب العراق، والحاجة للتفاهم مع قوتين إقليميتين في المنطقة هما (تركيا وإيران)، فضلاً عن رغبتها في تحسين وتطوير علاقاتها بالعراق بعد حقبة مـن التوتر في عهد الحكومة العراقية السـابقة.[٤٤]

وظهرت مساعي العراق لإعادة ترتيب علاقاته مـع دول مجلس التعاون ومنها سـلطنة عمان، كمهمة أسـاس في مواجهة الإرهاب في العراق في تلـك المرحلة الحرجة ، وبسـبب التحديات الداخليـة والخارجية التي كانـت تعانيها البلاد، وأهميـة هذه العلاقات بالنسـبة للعراق في ظل توجهاتـه الجديـدة، ومـن ثم شـهدت حالةً من الإنفراج في علاقاته مع البحرين ودول الخليج.

إعادة العلاقات الدبلوماسية :

وكانـت السـلطنة قد قـررت في عـام ٢٠١٥ إعادة افتتاح سـفارتها في بغداد بعد ثلاثة عقود من الاغلاق، وقرّر السـلطان قابوس ، إرسـال سفير عماني الى العراق واعادة تفعيل العلاقات

بيـن البلديـن ، وتسـلّم الدكتور فـؤاد معصوم أوراق اعتمـاد سـفير سـلطنة عمـان خميـس بـن فـارس محمد الفارسـي،وبحث معـه آفاق العلاقـات الثنائيـة بين العراق وسـلطنة عمان وسـبل توطيدها على الصعد كافة ،ونقل رغبة السلطان قابوس والحكومة العمانية على تطوير التعـاون بيـن البلديـن، في حين اعلـن العراق تعيين علـي مهدي الدباغ سـفيرا جديدا له في سـلطنة عمان فـي مايو/أيـار ٢٠١٩ ،ويذكر أن وزيـر الخارجية العماني بـدأ زيارة للعراق فـي حزيران/يونيـو٢٠١٩ ،فـي أول زيـارة لمسـؤول عمانـي رفيع إلـى بغـداد منذ الغزو الأميركـي عـام ٢٠٠٣، فـي زيـارة رسـمية ،وقال وزير الخارجيـة محمد علي الحكيم مع نظيـره العمانـي إن اللقاء الـذي جمعهما ركز على تعضيد الجهود التي تقودها بغداد ومسـقط من أجل احتواء التصعيـد الايراني الامريكي، وتقيـم عُمـان علاقـات طيبة مع إيـران، وهي في الوقت نفسـه مـن الدول المؤسسـة لمجلس التعاون ، وهي تحـاول الحفاظ على توازن في علاقاتها مع الطرفين، وأشـاد بالتعاون العربي المشـترك لتخفيف حدة التوتـرات في المنطقة، والسعي لتوطيد العلاقات على أعلى المستويات وطـرح القضايـا التي نالت تفاهمات مشـتركة داخـل الجامعـة العربيـة لمناقشـتها، وأكّد أن البلدين سـيوقعان مذكرات تفاهم مشتركة تتعلق بالجوانب السياسـية والاقتصادية والاجتماعية، ومـن جانبه، رحـب وزير الخارجيـة العماني بعودة العلاقات بين العراق وعمان التي وصفها بالتاريخيـة، مبيناً أنـه ونظيره العراقي ناقشـا العديـد من القضايا التـي تخدم مصلحة البلدين. (٤٥)

١- التعاون الاقتصادي والتجاري:

قـد حصـل الاتفـاق على فتـح خط جـوي بين العراق وسـلطنة عمان، وتسـهيل منح سـمات الدخـول للمسـتثمرين، وحملـة الجـوازات الدبلوماسية، وتشـجيع الاستثمار، وتقديم الدعم المتبـادل للمسـتثمرين ،وأهمية الدعـم العربيّ المشـترك، وإجـراء إصلاحـات جوهريَّة في عمـل الجامعـة العربيّـة وتكثيـف الحـوارات المشتركة(٤٦) ،وركزا على تعضيد الجهود التي تقودها بغداد ومسـقط من أجل احتواء التصعيد الايراني الأمريكي ،ومـن جانبه، رحب وزير الخارجية العماني بعـودة العلاقات بين العراق وعمـان والتـي وصفهـا بالتاريخيـة، مبيناً أنه ونظيره العراقي ناقشـا العديد من القضايا التي تخدم مصلحة البلدين، وبموجب مذكرة التفاهم؛ فـإن العـراق يهـدف إلى تصديـر الخـام إلى عمان، واسـتيراد المنتجات النفطية من مسـقط وبناء منشـآت لتخزين الخام في البلدين ،ووقّع العراق وسـلطنة عمـان مذكرة تفاهـم للتعاون في قطاع النفط والغاز، تتضمن إمكانية إنشـاء مصفاة نفط مشـتركة في سـلطنة عمان لتكرير الخام المسـتورد مـن العراق،قـال وزير النفط العراقي ثامر الغضبان، بموجب مذكرة التفاهم فإن العراق يهدف إلى تصدير الخام إلى سلطنة عمان، واسـتيراد المنتجات النفطية من مسـقط وبناء منشآت لتخزين الخام في البلدين،وإمكانية لإنشـاء مصفاة نفط مشـتركة في سلطنة عمان لتكرير النفط الخام المستورد من العراق، فضلا عن استكشاف آفاق التعاون المشترك والفرص الاسـتثمارية المحليـة في مجـال صناعة النفط والغاز، والاستثمار في استكشاف وإنتاج النفط

والغاز وتكرير وتصنيع وتخزين وتسويق النفط الخام والمنتجات النفطيــة لدى كلا البلدين. من جانبه قال وزير النفط والغاز العماني محمد بن حمــد، إن بلاده تحرص علــى تطوير العلاقات مــع العــراق فــي مختلــف المجــالات، ويأتي توقيــع مذكرة التفاهم مــع وزارة النفط العراقية كأحــد أبــواب التعاون المشــترك مــع العراق، بقوله:"سـنعمل علــى تعزيــز هــذه العلاقــات وتطويرها بما يخدم مصلحة البلدين المشــترك".(٤٧)

وتطور التعــاون الملاحي بين البلدين بدشــين خط ملاحي لتوســيع التعاون الاقتصادي بينهما والتجــاري ايضــا فــي ضــوء مجموعة اســيا العمانية في تشرين الاول/اكتوبر ٢٠٢٠ يربط بين ميناء ام قصر والموانيء العمانية مع دهود الســلطنة لتوســيع النقل البحري مع دول العالم كمركز لوجيســتي عالمي، تعمل ٣ ســفن على الخط الجديد عبر رحلة اســبوعية بسعة ٢٨٠٠ حاويــة، وبدا الخط بين موانــيء صلالة والدقم وصحــار العمانية مع ام قصــر وصلت الرحلة الاولى ٢٠ تشــرين الاول/اكتوبــر ٢٠٢٠.(٤٨) وتوجد في واقع الحال فرص للمســتقبل، ويبدو ان هناك تحول حصل تجاه العراق في السنوات الأخيرة بعد انتصار العراق على الارهاب عام ٢٠١٧ من قبل صانع القــرار العماني، وبدأت عملية التعاون والتفاهم السياســي والدبلوماسي والاقتصادي والثقافي وحتى المجال الســياحي والاجتماعي أيضاً بين البلدين .

المبحث الخامس : حكومة الكاظمي ونمو العلاقات الخليجية

كان التحســن فــي العلاقات بيــن العراق ودول مجلس التعاون الخليجي في عهد حكومة رئيس الوزراء مصطفــى الكاظمي التــي جاءت عام ٢٠٢٠ بعــد التظاهرات التــي حدثت في البلاد في ٢٥ تشرين الاول/اكتوبر ٢٠١٩، وتبلورت بإتجــاه النمــو في التعــاون الاقليمي المشــترك لمواجهة الإرهاب، وتطور العلاقات العراقية-الخليجية السياســية والدبلوماســية والإقتصادية والأمنيــة بيــن الجانبيــن، ومنهــا العلاقات مع ســلطنة عمان، ومحاولة إقامة التوازن العربي في العراق في ضوء خلق بيئة للتعاون العراقي-الخليجي، على أســاس إنّ العــراق بحاجة إلى الإســتمرار في بنــاء علاقاته مــع دول الخليج لكي يســتعيد دوره العربي، مع الدعم الأمريكي لخطــوات التقارب العراقــي- الخليجي في عهد إدارة الرئيــس دونالــد ترامب، ثم إســتمرارها مع الرئيس جــو بايدن، ومحاولة الدفع بالعراق بعيــداً عن النفوذ الإيرانــي ومحوره المؤثر في المنطقــة، وأنّ يكون ضمن محــور «الإعتدال العربــي» إلــى جانــب دول مجلــس التعــاون الخليجي ومصر والأردن.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠ وصل سفير سلطنة عمان الجديد لدى العراق، حامد بن عقيل عيدروس، وســط سعي العراق في ظل حكومة الكاظمي على تعزيز علاقاته مع السلطنة لاسيما في التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري معها ٢٠٢٠،بموجب مذكرة التفاهم التي وقّعت بينهمــا ؛ فإن العراق يهدف إلــى تصدير الخام إلى السلطنة، واســتيراد المنتجات النفطية من

مسقط، وبناء منشـآت لتخزين الخام في البلدين ،واستكشـاف آفاق التعاون المشترك والفرص الاسـتثمارية المحليـة في مجـال صناعة النفط والغـاز، والاسـتثمار فـي استكشـاف وإنتـاج النفـط والغـاز وتكرير ،ومن جانبـه قال وزير النفـط والغاز العمانـي محمد بن حمد، إن بلاده تحـرص على تطوير العلاقـات مع العراق في مختلف المجالات .[٤٩]

من جهـة أخرى،أعلن إتحاد الغـرف التجارية العراقية، عن فتح خط بحري بين سلطنة عمان وميناء أم قصر ، فيما أكدت سـلطنة عمان على زيـادة التبـادل التجاري مع العراق، ولتنشـيط التبادل التجـاري وفتح آفاق جديدة للاسـتثمار وزيـارات رجـال الأعمـال بين البلديـن، زار سـعادة السـفير العمانـي في بغـداد حامد أحمد بن عيدروس في ديسـمبر/كانون الاول ٢٠٢٠ مقر إتحاد الغرف التجارية لتعزيز هذا التعاون وزيادة التبادل التجاري[٥٠] ،وأسـتقبل مصطفى الكاظمي السـفير حامد بن عقيل،ونقل تحيات السـلطان هيثم بن طـارق آل سـعيد، وتمنياته للعلاقـات الثنائيـة بيـن البلديـن بالتطورفـي المجـالات كافة، وقـال الكاظمـي أن العراق: «يسـعى لتوطيد علاقاته مع سلطنة عُمان، وأن تشـهد الفترة المقبلة مزيداً من التنسـيق بما فيه مصلحة الشعبين الشقيقين».[٥١]

الاستنتاجات وفرص المستقبل

شهدت علاقات العراق مع دول مجلس التعاون تطـوراً ملحوظـاً فـس السـنوات الأخيرة في محاولـة خلق توازن عربي مع العراق، وايجاد بيئة خليجية- عراقية لكي يسـتعيد العراق دوره العربـي في ظـل دعـم أمريكي لهـذا التوجه، وللدفـع بالعـراق بعيـداً عـن النفـوذ الايراني ومحـوره في المنطقة، لذا نرى تقارب عراقي- قطري، وعراقي- سـعودي إلـى جانب ظهور مايسمى(المشـرق الجديد)، أو (طريق الشـام) حيـث التقارب بيـن العراق ومصـر والأردن اليوم.

وبعـد المصالحـة الخليجيـة التـي عقـدت في (قمة العلا) في السـعودية مطلـع عام ٢٠٢١، فـأن العـراق من بين المسـتفيدين مـن الصلح الذي سـينعكس إيجابياً بالتأكيد على الصعيدين السياسـي والاقتصـادي للعـراق ،لأن الخليـج يعدّ العمق الاسـتراتيجي للعراق، ومنها تطور ملحوظ في علاقاته مع سلطنة عمان . وسيستفيد العراق مـن المصالحة الخليجية التي يعتقد أنها سـتفتح المجـال أكثر أمـام الدولة للعـودة إلى محيطهـا الخليجي والعربي بعد فترة طويلة من التدخلات الإقليمية ،وتسـعى الحكومة العراقية إلـى اتخاذ قرارات تخفف مـن وطأة التدخلات الإيرانية ،وهي تعوّل علـى العلاقات المتنامية مع سلطنة عمان ودول الخليج لمساعدتها على مواجهة التدخل الإيراني ،وإنّ كل خطوة تؤدي إلـى المصالحة في منطقة الخليج سـتصب في مصلحة العراق [٥٢].

وعمل رئيس الـوزراء حيدر العبادي ومن بعد ذلـك مصطفى الـوزراء الكاظمـي على إعادة بناء علاقات العـراق مع دول الخليج، وتجاوز ازمـات مابعـد عـام ٢٠٠٣ في ظـل توترات ومواقـف عدائية ظهرت بيـن الطرفين، ونجح الكاظمي فـي أن تلعـب الدبلوماسـية العراقية دوراً في إحتواء الأزمـات الاقليمية والصراع الأمريكي - السعودي مع ايران على الأراضي العراقية، وإبعاد بلاده عن أن تكون مسرحاً لهذا الصراع الذي تحول إلى المواجهات العسكرية

في ميـاه الخليج أيضاً، واسـتطاع الكاظمي ان يبني شبكة علاقات سياسية واقتصادية وتجارية واسـتثمارية نشـطة وفاعلة مـع الخليجيين في العودة الى السـاحة العراقيـة، ومحاولة إحداث تـوازن مع النفـوذ الايراني فـي العراق، وهذه كانت رغبة خليجية كبيرة منذ عام ٢٠٠٣، ومن ثمـرات ذلك النجـاح عودة الأمن والاسـتقرار الى العراق ، وانفتاحه على النشـاطات الثقافية والرياضيـة والاجتماعيـة والعلميـة مـع دول الخليـج وباندفـاع واضـح لأول مـرة منذ عام ٢٠٠٣، مما سـينعكس من المتوقع على تطور ونمـو الاقتصـاد العراقـي، والبنيـة التحتيـة الخدميـة والصناعية والتجارية للبلاد. من جهة أخرى،وبعـد مجيء ادارة جديـدة في الولايات المتحـدة فـي عهـد الرئيس جـو بايـدن، برز مشـهد جديد في إعادة تقييم للسياسـة الأمريكية فـي العـراق، وإعـداد إسـتراتيجية للعـراق، ويطرح في واشـنطن رأي بأن عراقاً مسـتقراً وديمقراطياً، هو مفتاح السياسـة الأمريكية في المنطقـة باكملها.[٥٣] لذا يتطلب بأن تقوم إدارة بايدن بعمل أفضل لدمج إسـتراتيجيتها الخاصة بـكل دولة في الشـرق الأوسـط، بنهج شـامل لتحقيـق أهـداف أكبـر، والتمكن مـن مواجهة خصومها بشـكل أفضل ،وإنـه على الرغم من تركيز إدارة بايدن على الشـان الأمريكي أولاً، والعلاقـات مع القـوى العظمى ثانيـاً، إلا أنها نجحت فـي منع وصول الأوضاع في الشـرق الأوسـط إلى درجـة المواجهـة والخروج عن السـيطرة، وبقيت داعمـةً في الحالـة العراقية لرئيس الوزراء مصطفى الكاظمي في خطواته بمكافحة الفسـاد، أو وقـف التدخلات الخارجية في بلاده.[٥٤]

ويـرى الباحث ميرزا حسـن القصاب، إن دول الخليـج تواجه تحديات اليوم وجودية في عصر مابعد النفط والتشديد على ضرورة الاصلاحات السياسـية والاقتصاديـة مـع معطيـات الواقع كتناقص ايرادات النفط، وارتفاع أعداد السكان وتفشـي البطالـة، وتنامـي الإنفاق العسـكري والحاجـة إلـى أن تخطـو دول الخليـج نحـو المسـتقبل في التنمية المستدامة[٥٥]. تواجه دول الخليـج اليوم تحديات أسـاس اليـوم، تتمثل في اسـتمرار نشـاط الإرهاب العالمي والذي يهدد دول المنطقـة ، وبقاء الملـف النووي الإيراني دون حلـول جذرية، وحالة عدم الاسـتقرار في العـراق، والأزمة اليمنية والحـرب في اليمن، وأزمة وبـاء كورونا المسـتمرة والمتفاقمة في العالـم ، ممّا يجعلها بحاجة إلـى تعاون إقليمي لاسـيما مع العـراق، وفتح أبـواب الحوار معه وصـولاً إلى تحقيق الأمن باندمـاج العراق في المنظومـة الأمنيـة الخليجيـة، واحتوائه كبلد عربـي فاعل ومؤثـر في المنطقـة، وإنّ هناك علاقـات تاريخيـة وعوامـل مشـتركة تربـط العراق مع دول الخليج.

مـن جهـة أخرى،فـإن واقـع الحال يشـير أن السـلطنة لازالت بعيدةً عن العراق في علاقاتها في حالة مقارنتها مع علاقاته مع السعودية بقية دول الخليـج ، ومـن ثم فهي بحاجـة الى مزيد مـن التفاهم والحـوار لتقريب وجهـات النظر فـي القضايا المشـتركة، وفتح أبـواب التعاون الاقتصـادي والتجاري والاسـتثماري والثقافي والعلمي في المسـتقبل .واليوم تبـدو ان أجواء بين العراق وسـلطنة عمان تفتح المجال لمزيد من التعاون بين البلدين في المستقبل.

ويطرح الأستاذ في الدراسات الخليجية الدكتور محمود علي الداوود عدة مقترحات لتطوير هذه

العلاقات وهي:

١- تحقيق مزيد من التعاون والتنسيق في مجال تبادل الخبرات التربوية والجامعية والتركيز على وسائل تفعيل البحث العلمي في ضوء مشاريع علمية وتربوية مشتركة .

٢- التعاون وتبادل الخبرات الدبلوماسية في ضوء المعهد الدبلوماسي العراقي التابع لوزارة الخارجية العراقية، والمعهد الدبلوماسي العماني التابع لوزارة الخارجية العمانية لفهم أفضل لأوضاع البلدين والاطلاع على كيفية صنع القرار فيهما.

٣- الدعوة الى إقامة مراكز بحوث مشتركة عليا في ميادين التقدم العلمي والبحث الاكاديمي والتكنولوجي، وأخذ التجارب الماليزية او السنغافورية او النرويجية بنظر الاعتبار، حتى تكون بلادنا قادرة على تصنيع التكنولوجيا.

٤- توسيع التعاون في ميادين السياحة وفي ضوء الامكانات السياحية المتقدمة في سلطنة عمان، فإن بالامكان تفعيل التعاون بين مؤسسات السياحة في البلدان لاسيما ان الشعب العراقي يحب السياحة،وان البيئة الاجتماعية العمانية قريبة من قلوب العراقيين وأطباعهم .

٥- تأسيس جمعية صداقة عراقية- عمانية مشتركة تجمع النخب العلمية والاقتصادية والاجتماعية في البلدين، لتكون اساساً في تطوير العلاقات بالمجالات كافة بينهما.

٦- التعاون في مجال الرياضة والفنون والإعلام، وإقامة المعارض التجارية والثقافية ومعارض الكتب، والاهتمام بدور الشباب في التنمية البشرية ، ومؤسسات المجتمع المدني، لاسيما تلك الراعية للعلوم والآداب .

وتوجد في واقع الحال فرص للمستقبل بين العراق والسلطنة، وهناك تحول عماني حصل تجاه العراق في السنوات الأخيرة، وتحديداً بعد عام ٢٠١٧ مع تحقيق الانتصار على الارهاب في العراق،، وبدأت عملية التعاون والتفاهم السياسي والدبلوماسي، وخطوات ولو كانت محدودة في المجالات الاقتصادية والثقافية والسياحية والاجتماعية.

الهوامش

١- سعد الدين إبراهيم،النظام الاجتماعي العربي الجديد:دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية،الطبعة الثانية،(بيروت:دار المستقبل العربي،١٩٨٢)،ص٢٧١.

2- Dale F.Eichelman,From Theocracy to Monarchy: Authority and Legitimacy in Inner Oman,1935-1957",International Journal of Middle East Studies,vol.17,No.1,(January 1985),pp.6-19.

٣ - ينظر:مفيد الزيدي،موسوعة التاريخ الإسلامي،العصر العثماني(١٥١٦-١٩١٦)،الطبعة الثالثة،(عمان:دار أسامة للنشر والتوزيع،٢٠٠٩)،ص١١٩-١٢٠.

٤ - محمود علي الداوود،"السياسة الخارجية لسلطنة عمان المقاربة بين التراث والحداثة"،مجلة دراسات إستراتيجية ودولية،العدد٣٢،(حزيران/يونيو٢٠١٦)ص١١-١٢؛ أيضاً:عبد اللطيف الرمحي وفؤاد شهاب،"قياد

الدولة البوسعيدية:الأسباب والنتائج"،مجلة المؤرخ العربي،العدد٤٩،(١٩٩٤/١٩٩٥) ،ص٣٢-٤٠.

٥ - بسمة سعيد مبارك،»مستقبل الإصلاح في عُمان"،ورقة قدمت في ندوة مستقبل التغيير في الوطن العربي،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،٢٠١٥.

٦- بسمة مبارك بن سعيد،المرجع السابق،ص١٠٢-١٠٧.

٧ - محمود على الداوود،المرجع السابق،ص١٢.

٨ - مفيد الزيدي،التيارات السياسية والفكرية في الخليج العربي،(١٩٧١-٢٠٠٣)،الطبعة الأولى،(بيروت:منتدى المعارف للنشر،٢٠١٢)،ص١٧٥.

٩ - ينظر:محمود علي الداوود،المرجع السابق،ص١١-١٢.

١٠ - بسمة سعيد مبارك،المرجع السابق،ص١١١-١١٣.

١١ - سعيد سلطان الهاشمي،المرجع السابق،ص١١٧-١٧٨.

١٢ - ينظر:التقرير الاستراتيجي الخليجي ٢٠٠٠،الطبعة الأولى،(الشارقة:دار الخليج للدراسات،٢٠٠٠)،ص٢٤٧.

13- "اقتصاد السلطنة عمان مهيأ لانطلاق مسيرة التنويع الاقتصادي"،-www.fanan-ews.com/182589

14- محمود علي الداوود،المرجع السابق،ص١٣.

15-Abdullah Juma Al-Haj,»The Politics of Participation in the Gulf Cooperation Council States: The Omani Consultative Council», Middle East Journal,vol.50,No.4,(Autman 1996),pp.559-571.

-16 Bilal Y.Saab,»The United States Has No Gulf Allies, The Importance of Language», Foreign Affairs,(April12,2016),www.Foreign affairs.com/April12,2016.

-17 Kristian Kausch,»The Promise

الملخص

كان الغزو الأميركي للعراق في عام ٢٠٠٣ هو الإطار الذي حدّد مستقبل العلاقات العراقية- الخليجية بعد ان تعرض العراق كدولة ومجتمع الى تحديات داخلية وخارجية من بينها علاقاته الخارجية . ويهدف هذا البحث إلى التعرف على طبيعة العلاقات العراقية- العمانية مابين ٢٠٠٣-٢٠٢٠ ،بعد فتور مرّت به منذ سقوط نظام صدام حسين عام ٢٠٠٣ ،وقبلها منذ الغزو العراقي للكويت في عام ١٩٩٠ ،مع التركيز على حالة التطور في العلاقات بعد عام ٢٠١٤ ،ومحاولة التوصل الى استنتاجات ورؤية مستقبلية لنمو هذه العلاقات لما فيه مصلحة البلدين . وإن الإشكالية التي يطرحها البحث تكمن في تساؤل جوهري وهو واقع وأبعاد العلاقات بين العراق وسلطنة عمان بعد عام ٢٠٠٣ ، وماطبيعة مستقبلها،وتنبثق عنه تساؤلات فرعية هي:

١- ما طبيعة العلاقات العراقية- العمانية بعد عام ٢٠٠٣.

٢- ماهو التأثير الإيراني على العلاقات بين

العراق ودول مجلس التعاون.

٣- مـا طبيعـة التطور في العلاقـات العراقية- العمانية بعد عام ٢٠١٤ ،وماهي الاسـتناجات والرؤى المستقبلية لها.

وتكمـن أهميـة البحـث فـي معرفـة مسـتقبل العلاقـات بين العراق وسـلطنة عمان بعد عام ٢٠٠٣ ،نتيجـة إدراك صانـع القـرار العراقي لأهميـة علاقاتـه مع المحيـط الخليجي في ظل التحديـات التـي وواجهها العراق لاسـيما بعد عـام ٢٠١٤. ويطرح البحث فرضية تقوم على أنّ العلاقات العراقية- العمانية الايجابية تسـهم فـي تحقيق الأمن والاسـتقرار للعراق ،وأيضاً تعمـل علـى نمـو علاقـات العراق مـع دول الخليـج، ومحاولة تحجيم الصراع الإقليمي من جهة،والمحافظـة على وحدة العراق وسـيادته كدولة مهمة في النظام الإقليمي من جهة أخرى .أما هيكلية البحث فهي تقوم على عدة مباحث، أولاً: حكم قابوس:ثنائية القبيلة والحداثة ، تولي قابوس الحكم، وعوامل الاسـتقرار السياسـي، وثالثـاً: العلاقـات العراقية- العمانيـة بعد عام ٢٠٠٣، ورابعـاً: التحديـات أمـام العلاقـات العراقية-العمانية،وخامسـاًحكومة العبـادي وتطور العلاقات العراقية- الخليجية، وسادسـاً مصطفـى الكاظمي ونمو العلاقـات الخليجية، وأخيراً الاسـتنتاجات وماهي فرص المسـتقبل والمقترحات لتطور هذه العلاقات.

Abstract

The US invasion of Iraq in ٢٠٠٣ was the framework that determined the future of Iraqi-Gulf relations after Iraq as a country and society was exposed to internal and external challenges, including its foreign relations. The aim of this research is to identify the nature of the Iraqi-Omani relations after a chill it ,٢٠٠٣-٢٠٢٠ between has gone through since the fall of ,٢٠٠٣ Saddam Hussein›s regime in and before it since the Iraqi invasion with a focus on ,١٩٩٠ of Kuwait in the state of development in relations and an attempt to reach a ,٢٠١٤ after To conclusions and a future vision for the growth of these relations for the benefit of the two countries.

The importance of the research lies in knowing the future of relations between Iraq and the Sultanate of Oman after ٢٠٠٣, as a result of the Iraqi decision-maker's awareness of the importance of his relations with the Gulf environment in light of the challenges that Iraq faced, especially after ٢٠١٤. The research proposes a hypothesis based on the positive Iraqi-Omani relations contributing to achieving The security and stability of Iraq, and also working on the growth of Iraq's relations with the Gulf states, and an attempt to reduce the regional conflict on the one hand, and maintain Iraq's unity and sovereignty as an important country in the regional system on the other hand.